

الاقتصاد الموازي ودوره الفعال في تنفيذ برامج وانشطة الرياضة في الجامعات والهيئات
الرياضية في جمهورية مصر العربية

*أ.د/ محمد حامد عبد الخالق بلتاجي

**أ.د/ أحمد عبد الفتاح أحمد سالم

***م/ محمد رشاد ظهران

المقدمة :

ظهر مفهوم الاقتصاد صاعد غير الرسمي منذ بداية ال سبعينيات تعبيراً عن الأذ شطة التي تمارس خارج إطار المؤسسات والهيئات العامة وكادت تظهر كأ ساس للقطاع الخاص ولكن بصورة غير واضحة وذلك كرد فعل لانتشار العمالة المؤقتة والعقود الوظيفية المؤقتة في العالم الثالث، كما أنها ظهرت في بريطانيا لوصف الصناعات المخفية أو صناعات بير السلم. (10:845)

وبالرغم من أنشظة الاقتصاد غير الرسمي غير حديثة إلا أن الاهتمام به في الكتابات الاقتصادية قد ازداد مع بداية ال سبعينيات في هذا القرن مع كتابة هارت لمقالته "فرص الدخل غير الرسمي" والعمالة الحضرية لعام ١٩٧١م وظهور تقرير منظمة العمل الدولية عن القطاع غير الرسمي في كينيا ١٩٧٢م وفي البداية ركزت هذه الأدبيات على الأوضاع الاقتصادية في إفريقيا ثم امتدت بعد ذلك لتشمل دول أمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث، وقد أكدت هذه الدراسات على أن القطاع غير الرسمي ليس ظاهرة مؤقتة وإنما اقتصاد متطور ويتزايد نصيبه في الناتج القومي الإجمالي للدول ويشمل كافة الدول بغض النظر عن مذهبها ال سياسي أو تطورها. (٧:٦٣)

وبم ان الرياضة المدرسية بمثابة انظمة تفريغ عريضة للممارسة الرياضية بمختلف أنواعها وتوجهاتها، الامر الذي يسمح بتوسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية للرياضة في المجتمع سواء على مسوي التروييح والصحة ام علي مستوي المنافسة والمستويات العالمية وما يشكل ذلك من خير علي المجتمع في شتي قطاعاته الخدمية والانتاجية او الدفاعية الامنية. ونحن في العصر الحديث لم تعد الرياضة كما كانت في الماضي فلقد صبحت الرياضة في عصور الحديثة تعبر عن نظام اجتماعي متماسك ومنسجم عضويًا في نسيج المجتمع المعاصر ومؤ سساته ويعد رحلة طويلة من الد ضارات الانسانية وثقافته نالت الممارسة الرياضية المنظمة الاعتراف والدعم الاجتماعي والدولي كما تأثرت الرياضة كمفهوم اجتماعي ثقافي بالعديد من النظم الفرعية المستحدثة للرياضة كالرياضة للجميع والرياضة المدرسية والرياضة لذوي الاحتياجات الخاصة (4:2)

*أستاذ اصول التربية الرياضية، بقسم المناهج وطرق تدريس التربية الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

** أستاذ الإدارة الرياضية ، بقسم الإدارة الرياضية ، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

*** معيد بقسم المناهج وطرق تدريس التربية الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

وقد أصبحت الرياضة في هذا الوقت من اهم مقومات الانطلاق لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين، فهي تعتبر نظاما تربويا تتبثق اهدافه من استراتيجيات المجتمع، وتختلف استراتيجية المجتمعات تبعا لمتغيرات عديدة منها: المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (3:4) وبم ان الرياضة أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار على المستوي المحلي والدولي فقد تعددت الأنشطة الرياضية من حيث الممارسين لها او من حيث العاملين فيها لذلك أصبحت الرياضة والأنشطة الرياضية جزء من الاقتصاد سواء كان هذا الاقتصاد رسمي او غير رسمي

ويعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة مركبة للغاية ذا ابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويعرف بانه: "كافة الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها افراد ووحدات اقتصادية، لا تشملها - او لا تشملها بصورة كافية - ترتيبات رسمية من قبل الدولة من الناحية القانونية او في الممارسة.

ويختلف تعامل البلدان مع ظاهرة "الاقتصاد غير الرسمي" ولا يوجد اتفاق حول استجابات سياسات الحكومة تجاهها، فيري البعض حتمية خفض حجم هذه الأنشطة الاقتصادية الهامشية وتحولها الي رسمية واندماجها في الاقتصاد الرسمي، ويؤكد البعض الاخر ان الاقتصاد غير الرسمي له ديناميته الخاصة به ولذلك ينبغي دعمه وتركه، وتعتقد مجموعة ثالثة انه رغم مزايا الاقتصاد غير الرسمي انه سيتم متابعة السياسات الخاطئة وتشويه توزيع الموارد، وعواقبه طويلة الاجل تفوق مزاياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاجل القصير، وتكون هذه الافكار اكثر تطرفا في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، اذ تهيمن الآثار السلبية علي اية مزايا

ورغم كل هذه الاختلافات يتوجب على الحكومات الاعتراف بالاقتصاد غير الرسمي وتقييم وتنميين مساهماته وادماجه في التخطيط الاقتصادي والتنموي بأطر قانونية مناسبة. (5:2)

ثانياً: مشكلة البحث

يعد الاقتصاد الموازي ظاهرة ليست حديثة العهد ومع ظهور المجتمعات البدائية التي عانت تحتاج للقيام بأدشطة اقتصادية وتجارية متنوعة تعتمد علي العرف والتقاليد لا تنظمها قوانين رسمية واستمر النشاط الاقتصادي غير الرسمي مع تعدد المجتمعات ومع ظهور القوانين والقواعد المنظمة للنشاط داخل كل دولة ولكن استمرارها كان نتيجة لعيوب اما في الاقتصاد الرسمي او في نوعية القوانين والقواعد المنظمة للنشاط اسفرت عن تهرب صغار المنتجين من العمل في اطار الاقتصاد الرسمي ونجاحهم في جذب العمالة التي لم تستوعبها السوق الرسمية لذا جاءت مشكلة البحث كمحاولة للتعرف علي واقع الاقتصاد الموازي في تطبيق الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية والتعرف

علي تأثير الاقتصاد الموازي علي طبيعة ممارسة الأنشطة الرياضية وتحديد الجهات المستفيدة من وجودها والتعرف علي الجهات التي يجب ان تكون مشرفة علي الأنشطة الرياضية والرياضة
أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناولها موضوعا يشكل مخرجا لكثير من القضايا المتعلقة بالاقتصاد الرياضي في مصر (وغيرها من البلدان) حيث تعاني هذه الدول من مشكلات هيكلية عديدة تضعف الأداء الاقتصادي محليا ودوليا.

وخاصه في التزايد المستمر في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الأنشطة الرياضية إذ يشكل جزء هام من اقتصادات البلدان النامية وهو ما يعني أن نسبة كبيره من الأنشطة الرياضية تمارس بمستوي أقل من المستوي الأمثل وبتكلفه مرتفعة في بعض مؤسسات حيث تندسم أنشطه منشأته بانخفاض معدلات النمو والجودة التنافسية والكفاءة مما يؤدي الي ظهور الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية ومن ثم التعريف بالاقتصاد الموازي والجهات المشرفة عليه والحلول للحد من الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في المدارس والجامعات

رابعاً: هدف البحث

تهدف الدراسة الحالية الي

١- التعرف على الأسباب التي أدت الي انتشار الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية.

٢- التعرف على مفهوم الاقتصاد الموازي في الرياضة.

٣- التعرف على الاقتصاد الموازي والأنشطة الرياضية التي يمارس فيها.

٤- تحديد الجهات الواجب عليها الاشراف على أنشطة الاقتصاد الموازي في المدارس والجامعات.

٥- حلول مقترحة للتغلب على الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية.

خامساً: تساؤلات البحث:

١. ما الأنشطة الرياضية التي يمارس فيها الاقتصاد الموازي؟

٢. ما الحلول والمقترحات للتغلب على الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية؟

سادساً: مصطلحات البحث:

١- الأنشطة الرياضية: "هي إحدى الأنشطة الهامة ضمن النشاط المدرسي من وجه نظر

المنهج المدرسي فهي تتضمن أنشطه البرنامج الأساسي (الدرس) النشاط الداخلي

والنشاط الخارجي والبرامج المعدلة فضلاً على المسابقات بين المدراس". (١:٢٤١)

٢-الرياضة: "ممارسة نشاط له طابع اللعب سواء في الهواء الطلق أو في الداخل والاشتراك في المنافسات للوصول الي تحقيق أعلى مستويات ممكنه للفرد أو قضاائه وقت فراغ ممتع". (٦:٣)

٣- الاقتصاد الموازي (الخفي): بأنه "مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة، وغير المدسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية غير المسجلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة". (23:5)

إجراءات البحث:

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك نظراً لملائمته لطبيعة البحث وتحقيق أهدافه.

مجتمع البحث:

اشتمل مجتمع البحث على (٣٠٠٠) فرد من الأفراد القائمين على تنفيذ برامج وأشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية.

عينة البحث:

اختار الباحث عينة البحث بالطريقة العمدية من الأفراد القائمين علي تنفيذ برامج وأشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية، والبالغ قوامها (٣٠٠) فرد من الأفراد العاملين علي تنفيذ برامج وأشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية ، كما قام الباحث باختيار عينة استطلاعية قوامها (٣٠) فرد من الأفراد العاملين علي تنفيذ برامج وأشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية من مجتمع البحث، وخارج عينة البحث الاساسية لاجراء المعاملات العلمية للاستبانة أداة البحث.

جدول (١)

توصيف عينة البحث الأساسية

م	المحافظة	عدد العاملين	م	المحافظة	عدد العاملين
١.	الإسكندرية	١٣	١٥.	السويس	١٠
٢.	الإسماعلية	١١	١٦.	الشرقية	١٠
٣.	أسوان	١٠	١٧.	شمال سيناء	١٢
٤.	أسيوط	١٢	١٨.	الغربية	٩
٥.	الأقصر	١٢	١٩.	الفيوم	١٤
٦.	البحر الأحمر	٩	٢٠.	القاهرة	١٥
٧.	البحيرة	١٤	٢١.	القليوبية	١٢
٨.	بني سويف	١٢	٢٢.	قنا	١١
٩.	بورسعيد	١١	٢٣.	كفر الشيخ	٩
١٠.	جنوب سيناء	١٢	٢٤.	مطروح	١١
١١.	الجيزة	١٠	٢٥.	المنوفية	٧
١٢.	الدقهلية	٩	٢٦.	المنيا	١٢
١٣.	دمياط	١١	٢٧.	الوادى الجديد	١٣
١٤.	سوهاج	٩			
	إجمالي عدد القائمين على تنفيذ برامج واد شطة الرياضة بالجامعات والهيئات الرياضية	١٥٥		إجمالي عدد القائمين على تنفيذ برامج واد شطة الرياضة بالجامعات والهيئات الرياضية	١٤٥

يتضح من الجدول (١) أن إجمالي عدد محافظات جمهورية مصر العربية (٢٧) محافظة، ويكون إجمالي عدد افراد عينة البحث القائمين على تنفيذ برامج الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية (٣٠٠) فرد قائم على تنفيذ البرامج والأنشطة.

أدوات ووسائل جمع البيانات:

تم تحديد الأدوات التي تتنا سب مع طبيعة البحث، وذلك من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات المرتبطة والدوريات العلمية والمقابلات الشخصية وتحليل الوثائق واستخدام الباحث الأدوات التالية:

أ- المقابلة الشخصية:

قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات الشخصية مع كل من:

1- الخبراء والمتخصصين في مجال المناهج وطرق تدريس التربية الرياضية ضية، مجال الإدارة الرياضية بكليات التربية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

وذلك للتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ درس التربية الرياضية.

ب- تحليل السجلات والوثائق:

قام الباحث بتحليل السجلات والوثائق بهدف التعرف على عدد الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية، كذلك الاطلاع على الوثائق التي أفادت حساب حجم العينة الفعلي بعد استبعاد بعض القائمين على تنفيذ برامج وأشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية لظروف (السفر - الإجازات - الانتداب - الاستقالة - حادثة الانتقال إلى المدرسة أو إلى الإدارة التعليمية).

ج- استمارة استطلاع آراء الخبراء:

— استمارة استطلاع آراء الخبراء حول محاور وعبارات استبيان واقع الاقتصاد الموازي في تنفيذ برامج وأشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية في صورته الأولي. مرفق (1)

خطوات بناء الاستبيان "أداة البحث"

قام الباحث بتصميم استبيان موجه للأفراد العاملين على تنفيذ برامج وأشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية وقد اتبع الباحث الخطوات التالية لتصميم الاستبيان:

١- تحديد محاور الاستبيان حيث توصل الباحث إلى (٨) محاور مقترحة للتعرف على تنفيذ برامج وأنشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية.

٢- تحديد العبارات الخاصة بكل محور حيث بلغ عدد العبارات (١٠١) عبارة وقد اعتمد الباحث على العديد من المصادر لوضع المحاور والعبارات ومنها:

- تحليل الدراسات المرجعية السابقة العربية، والاجنبية.
- طبيعة تنفيذ برامج وأنشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية، وأهدافها ومحتواها وطرق تدريسها ووسائل تقويمها.
- واقع تنفيذ برامج وأنشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية من حيث الأهداف والمحتوى والأساليب والطرق المستخدمة واستخدام تكنولوجيا التعليم والتقويم.
- المقابلات الشخصية مع الخبراء للتعرف على واقع تنفيذ برامج وأنشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية، وطبيعة، أدوار ومهام القائمين على تنفيذ برامج وأنشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية.

٣- حساب الصدق المنطقي:

حيث قام الباحث بعرض الاستبيان في صورتها المبدئية على الاسادة الخبراء مرفق (١) من أساتذة المناهج وطرق التدريس، والإدارة الرياضية- بكلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان بغرض التعرف على مدى ملائمة العبارات لكل بعد من أبعاد الاستبيان والتعرف على مدى ملائمة ميزان التقدير.

أولاً: عرض لاستجابات الخبراء:

جدول (٢)

استجابات الرأي للخبراء على المحاور المقترحة للاستبيان ن = ١٠

م	المحور	أوافق		لا أوافق		الأهمية النسبية
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
١-	العوامل التي أدت الي وجود الاقتصا صاا الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية)	١٠	%١٠٠	٠	%٠	%١٧
٢-	اشكال انشطة الاقتصا صاا الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية)	٩	%٩٠	١	%١٠	%١٦
٣-	الجهات المسؤولة عن ظهور الاقتصا صاا الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية)	١٠	%١٠٠	٠	%٠	%١٨
٤-	المشكلات التي يتسبب فيها الاقتصاا الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	%١٧
٥-	التأثير الاقتصااا للاقتصااا الموازي على الجامعات والهيئات الرياضية	٩	%٩٠	١	%١٠	%١٦
٦-	البعء الاقانااا والتتظيما لعلاقة الاقتصااا الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	%١٧

٧-	الجهات المسؤولة عن اذكام السيطرة على الانشطة الاقتصادية في الجامعات والهيئات الرياضية	٩	%٩٠	١	%١٠	%١٦
٨-	الحلول المقترحة للقضاء على الاقتصا صاا الموازي في الانشطة الرياضية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	%١٧

أقل نسبة معنوية = ٨٠%

يوضح الجدول (٢) عدد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على المحاور المختلفة للاستبيان وكذلك نسبهم المئوية والأهمية النسبية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع المحاور تراوحت بين (٩٠% - ١٠٠%) وهي أكبر من (٨٠%) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع المحاور وتراوحت الأهمية النسبية بين (١٦% - ١٨%).
ثانياً: العبارات المقترحة: -

المحور الأول: العوامل التي ادت الي وجود الاقتصاا الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية):

جدول (٣)

استجابة آراء الخبراء لعبارات المحور الأول المتمثلة في العوامل التي ادت الي وجود الاقتصاا الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية): (ن = ١٠)

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١.	عدم وجود مهارات بشرية تتناسب مع حاجات سوق العمل في الانشطة الرياضية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٢.	انخفاض اجور المدربين داخل الجامعات والهيئات الرياضية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٣.	ارتفاع معدلات البطالة داخل سوق عمل الأنشطة الرياضية	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
٤.	انخفاض مستوي الخدمة التي تقدم في بعض الجامعات والهيئات الرياضية ادي الي ظهور الاقتصاد الموازي	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٥.	محاولة استغلال المنشأة الاستغلال الامثل وزيادة الدخل داخل الجامعات والهيئات الرياضية	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٦.	يوفر فرص عمل لفئة معينة في مجال الرياضة	٩	%٩٠	١	%١٠	٠	%٠
٧.	صعوبة اللوائح و عدم المرونة داخل المؤسسات الرياضية ادي الي ظهور الاقتصاد الموازي	٨	%٨٠	١	%١٠	١	%١٠
٨.	الحصول على عمل اضافي من العاملين في المؤسسة ذاتها او من خارجها	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٩.	ارتفاع معدلات الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الرسمية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
١٠.	عدم القدرة على تشغيل المنشأة داخل الجامعات والهيئات الرياضية ذاتيا	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
١١.	الفساد الاداري له دور في ظهور الاقتصاد الموازي	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
١٢.	سوء استخدام المنشأة و صعوبة اللوائح وتنفيذها ل صالح تحقيق م صالح ومكاسب شخصية	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
١٣.	ساعدت المشاريع الصغيرة (الاكاديميات) الي ظهور الاقتصاد الموازي	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠

أقل نسبة معنوية = %٨٠

يوضح الجدول (٣) أعداد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على عبارات المحور وكذلك نسبهم المئوية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع العبارات تراوحت بين (٨٠% - ١٠٠%) وهي جميعا أكبر من أو تساوى (٨٠%) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع عبارات المحور. المحور الثاني: أشكال أنشطة الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية):

جدول (٤)

استجابة آراء الخبراء لعبارات المحور الثاني - أشكال أنشطة الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية) (ن = ١٠)

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١.	عدم وجود شركات راعية في الجامعات والهيئات ادي الي ظهور شكل من أشكال الاقتصاد الموازي	١٠	١٠٠%	٠	٠%	٠	٠%
٢.	الاصالات الرياضية وما يتم بيعه داخل هذه المنشآت بطريقة غير رسمية	٩	٩٠%	١	١٠%	٠	٠%
٣.	حمامات السباحة من المندشاة التي يمارس فيها أنشطة الاقتصاد الموازي	١٠	١٠٠%	٠	٠%	٠	٠%
٤.	بيع الملابس والادوات الرياضية داخل الجامعات والهيئات بطريقة غير رسمية	٩	٩٠%	٠	٠%	١	١٠%
٥.	الاكاديميات الغير مرخصة داخل الجامعات والهيئات شكل من أشكال الاقتصاد الموازي	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%
٦.	التدريب الخاص بالمدرسين داخل الهيئات الرياضية والجامعات	٨	٨٠%	١	١٠%	١	١٠%
٧.	التدريب عن بعد من خلال الهيئات الرياضية والجامعات	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%
٨.	بيع السلع والمنتجات من خلال الانترنت داخل هذه المؤسسات	١٠	١٠٠%	٠	٠%	٠	٠%

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٩.	عدم الإفصاح عن قيمة الدخل الحقيقي للأكاديميات داخل الجامعات والهيئات	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
١٠.	الرحلات والمعسكرات التي لا تتم من خلال الإدارة المسئولة داخل الجامعات والهيئات الرياضية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
١١.	جميع المنتجات التي يتم بيعها داخل تلك المؤسسات دون إضافة القيمة المضافة	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠

أقل نسبة معنوية = ٨٠%٠.

يوضح الجدول (٤) أعداد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على عبارات المحور وكذلك نسبهم المئوية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع العبارات تراوحت بين (٨٠% - ١٠٠%) وهي جميعاً أكبر من أو تساوى (٨٠%) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع عبارات المحور.

المحور الثالث: الجهات المسئولة عن ظهور الاقتران الموازي في الاثشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية:

جدول (٥)

استجابة آراء الخبراء لعبارات المحور الثالث - الجهات المسئولة عن ظهور الاقتران

الموازي في الاثشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية (ن = ١٠)

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١.	وزارة الشباب والرياضة	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٢.	وزارة المالية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٣.	وزارة التعليم العالي	٩	%٩٠	١	%١٠	٠	%٠
٤.	وزارة القوي العاملة	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٥.	الهيئة العامة للضرائب	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٦.	الهيئة العامة للرقابة المالية	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
٧.	الهيئة العامة للاستثمار	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٨.	الرقابة الادارية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٩.	الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠

أقل نسبة معنوية = ٨٠%

يوضح الجدول (٥) أعداد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على عبارات المحور وكذلك نسبهم المئوية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع العبارات تراوحت بين (٨٠% - ١٠٠%) وهي جميعا أكبر من أو تساوى (٨٠%) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع عبارات المحور.

المحور الرابع: الم مشكلات التي يتسبب فيها الاقتصاء الموازي في الاءشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية:

جدول (٦)

استجابة آراء الخبراء لعبارات المحور الرابع - المشكلات التي يتسبب فيها الاقتصاء

الموازي في الاءشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية (ن = ١٠)

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١.	الذخصة في ادارة المندشاة لأشخاص معينة	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
٢.	الاضغط على المندشاة من حيث المرافق وعدد ساعات التشغيل يؤدي الي تلف بعض الاشياء داخل المؤسسة	٨	%٨٠	١	%١٠	١	%١٠
٣.	زيادة الارباح الخاصة بالاقتصاء الموازي داخل الجامعات والهيئات الرياضية	٩	%٩٠	١	%١٠	٠	%٠
٤.	ازدواجية العمل من اهم المشكلات التي تسبب فيها الاقتصاء الموازي	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٥.	ظهور الاقتصاء الموازي يمثل عبئا على بعض الجامعات والهيئات الرياضية	٨	%٨٠	١	%١٠	١	%١٠

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٦.	العوائد والإيرادات المتاحة من قطاع الاقتصاد الموازي أكبر من المتفق عليه داخل الجامعات والهيئات الرياضية	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٧.	الاقتصاد الموازي داخل الجامعات والهيئات الرياضية تكون أرباحه أضعاف ما تجنيه تلك المؤسسات من وراء عمل تلك الأنشطة داخل المؤسسة	٩	%٩٠	١	%١٠	٠	%٠
٨.	الاقتصاد الموازي لا يضمن للمؤسسات جودة الخدمة المقدمة تجاه الأفراد مما يسبب مشكلة	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٩.	قد يستغل القائمين على أنشطة الاقتصاد الموازي العاملين داخل المؤسسة لصالحهم وتسهيل بعض الإجراءات التي تخدم مصالحهم	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
١٠.	اختلاف أهداف القائمين على أنشطة الاقتصاد الموازي مع أهداف المؤسسات	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠

أقل نسبة معنوية = %٨٠

يوضح الجدول (٦) أعداد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على عبارات المحور وكذلك نسبهم المئوية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع العبارات تراوحت بين (%٨٠ - %١٠٠) وهي جميعاً أكبر من أو تساوى (%٨٠) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع عبارات المحور.

المحور الخامس: التأثير الاقتصادي للاقتصاد الموازي على الجامعات والهيئات الرياضية:

جدول (٧)

استجابة آراء الخبراء لعبارات المحور الخامس - التأثير الاقتصادي للاقتصاد الموازي على

الجامعات والهيئات الرياضية (ن = ١٠)

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
١.	اهدار الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها يؤثر علي علي ال جامعات والهيئات	٩٠%	٩	١٠%	١	٠%	٠
٢.	الاثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي والاثر في توزيع الموارد يؤثر على النمو الاقتصادي	٨٠%	٨	٢٠%	٢	٠%	٠
٣.	سرعة نمو الاقتصاد الخفي داخل الجامعات والهيئات الريا ضية يؤدي الي فشل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية	١٠٠%	١٠	٠%	٠	٠%	٠
٤.	فقدان حصيلة الضرائب	٨٠%	٨	٢٠%	٢	٠%	٠
٥.	يتسم الاقتصاد الموازي بارتفاع معدل العوائد نتيجة التهرب الضريبي بعكس الاقتصاد الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستوي الضرائب على أنشطته وفي ظل الوضع تصبح المنافسة غير عادلة	٩٠%	٩	٠%	٠	١٠%	١
٦.	عدم دقة البيانات والمعلومات الواردة عن معدلات النمو الاقتصادي	٨٠%	٨	٢٠%	٢	٠%	٠
٧.	يستفيد العاملین بكافة الخدمات المقدمة للقطاع المنظم (من مياه وكهرباء وغيرها) ولا يساهموا نهائيا في الضرائب، مما يؤدي الي زيادة العبء الضريبي	٨٠%	٨	٢٠%	٢	٠%	٠
٨.	ان الاقتصاد الموازي يؤدي الي عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند اعداد الخطط السنوية	٨٠%	٨	٢٠%	٢	٠%	٠

أقل نسبة معنوية = ٨٠%

يوضح الجدول (٧) أعداد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على عبارات المحور وكذلك نسبهم المئوية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع العبارات

تراوحت بين (٨٠% - ١٠٠%) وهي جميعا أكبر من أو تساوى (٨٠%) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع عبارات المحور.

المحور السادس: البعد القانوني والتنظيمي لعلاقة ائقصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية:

جدول (٨)

استجابة آراء الخبراء لعبارات المحور السادس- البعد القانوني والتنظيمي لعلاقة ائقصاد

الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية: (ن = ١٠)

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١.	عدم الاعتراف بالأطر القانونية والتنظيمية.	٩	٩٠%	٠	٠%	١	١٠%
٢.	وجود علاقة عمل خاصة وعدم الانتظام في الدفع أو عدم سداد الأجور.	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%
٣.	عدم وجود تنظيمات للأعاملين، وبالآالي، استحالة جعل أصواتهم مسموعة.	١٠	١٠٠%	٠	٠%	٠	٠%
٤.	لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولا تضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.	٨	٨٠%	١	١٠%	١	١٠%
٥.	استبعاد العمال من نظام الضمان الاجتماعي.	٩	٩٠%	١	١٠%	٠	٠%
٦.	سهولة العمل فيه فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات معقدة.	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%
٧.	صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية كما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية.	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%
٨.	استحالة التمتع بالحصول على المنافع العامة، والخدمات، مثل القروض، المعلومات التجارية، التدريب.	٩	٩٠%	١	١٠%	٠	٠%

٩.	استبعاد دخل هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من مؤسسات الرسمية.	٨	٨٠%	١	١٠%	١	١٠%
١٠.	الطابع غير الرسمي للأنشطة يجعل من تكاليفها مرتفعة جدا.	١٠	١٠٠%	٠	٠%	٠	٠%
١١.	يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية؛	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%
١٢.	خبرات المدربين والاداريين يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة؛	٩	٩٠%	١	١٠%	٠	٠%
١٣.	عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها معقدة إلى حد كبير، وتأخذ وقتا طويلا.	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%

أقل نسبة معنوية = ٨٠%

يوضح الجدول (٨) أعداد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على عبارات المحور وكذلك نسبهم المئوية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع العبارات تراوحت بين (٨٠% - ١٠٠%) وهي جميعا أكبر من أو تساوى (٨٠%) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع عبارات المحور.

المحور السابع: الجهات المسؤولة عن احكام السيطرة على الانشطة الاقتصادية في الجامعات والهيئات:

جدول (٩)

استجابة آراء الخبراء لعبارات المحور السابع- الجهات المسؤولة عن احكام السيطرة على الانشطة الاقتصادية في الجامعات والهيئات (ن = ١٠)

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١.	رعاية الشباب داخل الجامعات	٩	٩٠%	١	١٠%	٠	٠%
٢.	اعضاء مجلس ادارة الاندية ومراكز الشباب	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%
٣.	رئاسة الجامعات المصرية	١٠	١٠٠%	٠	٠%	٠	٠%

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٤.	الاتحاد المصري للجامعات	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
٥.	وزارة الشباب والرياضة	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٦.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٧.	الرقابة والمعايير داخل وزارة الشباب والرياضة	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
٨.	الإدارة العامة للشئون القانونية (وزارة الشباب والرياضة - وزارة المالية)	١٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٩.	الإدارة العامة للاتحادات والأندية	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠

أقل نسبة معنوية = %٨٠

يوضح الجدول (٩) أعداد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على عبارات المحور وكذلك نسبهم المئوية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع العبارات تراوحت بين (%٨٠ - %١٠٠) وهي جميعاً أكبر من أو تساوى (%٨٠) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع عبارات المحور.

المحور الثامن: الحلول المقترحة للقضاء على الاقتصار الموازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية:

جدول (١٠)

استجابة آراء الخبراء لعبارات المحور الثامن - الحلول المقترحة للقضاء على الاقتصار

الموازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية (ن = ١٠)

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١.	اخضاع جميع الأنشطة تحت إدارة الجامعة أو الهيئة الرياضية فيما يتماشى مع داراتها بشكل صحيح	٩	%٩٠	١	%١٠	٠	%٠

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٢.	اتاحة الفرص امام جميع العاملين لتقديم اقتراحات لإدارة الانشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٣.	تسهيل الاجرائات القانونية لدمج الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد الرسمي	٨	%٨٠	١	%١٠	١	%١٠
٤.	توفير جميع احتياجات المنشأة من الامكانيات المادية	٨	%٨٠	٢		٠	%٠
٥.	ادارة وتشغيل المنشآت بجودة عالية مما يعمل على الحد من انتشار الاقتصاد الموازي	٨	%٨٠	١	%١٠	١	%١٠
٦.	تلبية متطلبات المجتمع الخدمية من خلال اطر قانونية	٩	%٩٠	١	%١٠	٠	%٠
٧.	الاشراف العام على انشطة الاقتصاد الموازي داخل الجامعات والهيئات الرياضية	٨	%٨٠	٢	%٢٠	٠	%٠
٨.	تقليل الضرائب على الانشطة الرياضية مما لا يدفع الافراد الي التهرب الضريبي	٨	%٨٠	١	%١٠	١	%١٠
٩.	الاعتراف بقدرة تقنين القطاع الاقتصادي الموازي على الحد من معدل الفقر.	٩	%٩٠	١	%١٠	٠	%٠
١٠.	الاعتراف بقدرة الاقتصاد الموازي على الحد من الجرائم.	٩	%٩٠	٠	%٠	١	%١٠
١١.	تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و صندوق ضمان قروض الاستثمار.	٨	%٨٠	١	%١٠	١	%١٠

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
١٢	تطوير الاز شطة المرافقة وت سهيل خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة وتجسد ذلك من خلال إنشاء هياكل دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	٩٠%	٩	١٠%	١	٠%	٠
١٣	تنظيم منتديات بين المؤسسات والجامعة بغية تطوير البحث والإبداع ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسط.	٨٠%	٨		٢	٠%	٠
١٤	تطوير عملية التدريب وتنمية المهارات بما يتفق مع خصائص الاقتصاد الموازي.	٨٠%	٨	١٠%	١	١٠%	١
١٥	التوصل الى أساليب مناسبة لتحقيق الرعاية الاجتماعية للمدربين والعاملين بالنشاط الاقتصادي الموازي.	١٠٠%	١٠	٠%	٠	٠%	٠
١٦	وضع القواعد التمويلية والإجراءات التي تتفق مع ظروف الاقتصاد الموازي	٩٠%	٩	١٠%	١	٠%	٠
١٧	تطوير عملية التدريب وتنمية المهارات بما يتفق مع خصائص الاقتصاد الموازي.	٨٠%	٨	٢٠%	٢	٠%	٠
١٨	وضع مؤسسات التمويل القواعد والإجراءات التي تتفق مع ظروف الاقتصاد الموازي بالمؤسسات الرياضية.	٨٠%	٨	١٠%	١	١٠%	١
١٩	وضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لتشجيع قطاع الاقتصاد الموازي بالمؤسسات الرياضية على التجديد والتجاوب مع المتغيرات التي تطرق على سوق العمل.	٩٠%	٩	١٠%	١	٠%	٠
٢٠	وضع الإجراءات التي تضمن للعاملين بالأنشطة الرياضية من العمل في جو يسوده الأمن والأمان	٨٠%	٨	٢٠%	٢	٠%	٠

م	العبارات	أوافق		أوافق بتعديل		لا أوافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٢١.	انشاء جمعيات أهلية تتولي رعاية العاملين بأنشطة الاقتصاد الموازي.	٨	٨٠%	١	١٠%	١	١٠%
٢٢.	ترقية إطار تشريع وتنظيم ملائم لتكريس روح التفاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	٩	٩٠%	١	١٠%	٠	٠%
٢٣.	تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تشجع الإبداع وثقافة التفاؤل.	١٠	١٠٠%	٠	٠%	٠	٠%
٢٤.	تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاته.	٨	٨٠%	١	١٠%	١	١٠%
٢٥.	إعاش النمو الاقتصادي وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركة التطور والتكيف التكنولوجي وتشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.	٨	٨٠%	٢	٢٠%	٠	٠%
٢٦.	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تعاني من هذه المؤسسات من هشاشة وتنافس في سياق اقتصاد السوق.	١٠	١٠٠%	٠	٠%	٠	٠%
٢٧.	تنظيم مننديات بين المؤسسات والجامعة بغية تطوير البحث والإبداع ضمن المؤسسات الصغيرة بغية تشجيع، وتنظيم مسابقة وطنية للمؤسسات المبدعة.	٨	٨٠%	١	١٠%	١	١٠%

أقل نسبة معنوية = ٨٠%

يوضح الجدول (١٠) أعداد الخبراء الموافقين والغير موافقين والموافقين بتعديل على عبارات المحور وكذلك نسبهم المئوية ويتضح من الجدول أن نسب الموافقة لجميع العبارات تراوحت بين (٨٠% - ١٠٠%) وهي جميعا أكبر من أو تساوى (٨٠%) وهي أقل نسبة معنوية دالة وفقاً لنتيجة اختبار معنوية النسب مما يشير إلى ملائمة جميع عبارات المحور.

الدراسة الاستطلاعية والمعاملات العلمية للاستبيان:

قام الباحث بإجراء التجربة الاستطلاعية واستخراج المعاملات العلمية للاستبيان خلال الفترة من ٢٠٢٠/٩/١٥ الي ٢٠٢١/٣/١، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً معامل الصدق:

بعد حساب الصدق المنطقي عن طريق العرض على الخبراء سيتم حساب صدق الاتساق الداخلي عن طريق حساب معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور وكذلك معامل الارتباط بين كل محصور والدرجة الكلية للاستبيان، وكانت النتائج كما يلي:

- صدق الاتساق الداخلي:

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان قام الباحث بتطبيقه على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) ثلاثون فرداً من مجتمع البحث ومن غير أفراد العينة الاساسية، ثم قام الباحث بحساب معامل الارتباط بيرسون كما يلي:

- قد تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه
- كما تم حساب معاملات الارتباط بين مجموع درجات كل محور والدرجة الكلية للاستبيان، والجداول التالية توضح النتيجة على التوالي.

جدول (١٩)

معامل الارتباط بين المحاور والمجموع الكلي لاستمارة للاستبيان (ن = ٣٠)

م	المحاور	معامل الارتباط
١	العوامل التي ادت الي وجود الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية)	٠,٨٠٣
٢	ا شكل انشطة الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية)	٠,٩١٧
٣	الجهات المسئولة عن ظهور الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية)	٠,٨٨٥

٠,٧٨٧	المشكلات التي يتسبب فيها الاقتصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية	٤
٠,٨١٨	التأثير الاقتصادي للاقتصاد الموازي على الجامعات والهيئات الرياضية	٥
٠,٧٤٧	البعد القانوني والتنظيمي لعلاقة الاقتصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية	٦
0.810	الجهات المسؤولة عن احكام السيطرة على الانشطة الاقتصادية في الجامعات والهيئات الرياضية	7
0.912	الحلول المقترحة للقضاء على الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية	8

- قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٢٨) وعند مستوى معنوية (٠,٠٥) = ٠,٣٦١
يتضح من جدول (١٩) ما يلي:

تراوحت معاملات الارتباط بين مجموع درجات كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠,٧٤٧ : ٠,٩١٧) وبمقارنة قيمة (ر) الجدولية يتضح وجود ارتباط دال احصائياً بين المحاور والمجموع الكلي لاستمارة الاستبيان مما يدل على ان المحاور والعبارات تتسم بدرجة عالية من الصدق.
ثانياً: معامل الثبات:

للتأكد من ثبات الاستبيان قام الباحث باستخدام معامل ألفا لكرولونباخ وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٣٠) ثلاثون فرداً من مجتمع البحث، خارج العينة الأصلية، كما يتضح من جدول (١٥):

جدول (٢٠)

معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا لكرولونباخ للاستبيان (ن = ٣٠)

م	الاستبيان	معامل ألفا لكرولونباخ
١	العوامل التي ادت الي وجود الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية)	٠,٨85
٢	اشكال أنشطة الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في (الجامعات - الهيئات الرياضية)	٠,٧٥٨

٠,٧٦٠	الجهات المسؤولة عن ظهور الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في (الجامعات – الهيئات الرياضية)	٣
٠,٨٩٥	المشكلات التي يتسبب فيها الاقتصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية	٤
٠,٧٧٩	التأثير الاقتصادي للاقتصاد الموازي على الجامعات والهيئات الرياضية	٥
٠,٨٢٤	البعد القانوني والتنظيمي لعلاقة الاقتصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية	٦
0.879	الجهات المسؤولة عن احكام السيطرة على الأنشطة الاقتصادية في الجامعات والهيئات الرياضية	7
0.868	الحلول المقترحة للقضاء على الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية	8

- قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٢٨) مستوى معنوية (٠,٠٥) = ٠,٣٦١

يتضح من جدول (٢٠) ما يلي:

تراوحت معاملات ألفا كرو نباخ لمحاور الاستبيان ما بين (٠,٧٥٨ : ٠,٨٩٥)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى أن محاور وعبارات الاستبيان تتسم بدرجة عالية من الثبات.

إجراءات البحث:

تطبيق البحث:

تم تطبيق الاستبانة بصورتها النهائية على عينة البحث الأساسية وعددها (٣٠٠) فرد من الأفراد العاملين على تنفيذ برامج وأنشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من يوم ١٥/٩/٢٠٢٠----- إلى يوم ١/٣/٢٠٢١-----، وبعد الانتهاء من التطبيق قام الباحث بتصحيح الاستجابات وتفريغها في كشوف معدة لذلك تمهيدا لمعالجتها إحصائياً.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في البحث:

اشتمل الأسلوب الإحصائي المستخدم في البحث على ما يلي:

التكرارات والنسب المئوية - معاملات الارتباط - ألفا كرو نباخ - كا^٢ - اختبار (T-

(TEST)

عرض ومناقشة وتفسير النتائج:

أولاً: عرض النتائج:

أولاً: عرض النتائج:

جدول (٢١)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور
الاول -العوامل التي ادت الي وجود الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في الجامعات
- والهيئات الرياضية (ن=٣٠٠)

الرتبة	مربع كا	النسبة المئوية %	الوزن النسبي	الاستجابة				العبارات	م
				غير موافق		موافق			
				%	ك	%	ك		
13	1.92	46.54	139.62	54	16 2	46	13 8	١	عدم وجود م مهارات بشرية تتناسب مع حاجات سوق العمل في الانشطة الرياضية
1	155.52	86.14	258.42	14	42	86	25 8	٢	انخفاض اجور المدربين داخل الجامعات والهيئات الرياضية
9	23.52	64.36	193.08	36	10 8	64	19 2	٣	ارتفاع معدلات البطالة داخل سوق عمل الانشطة الرياضية
2	108.00	80.2	240.6	20	60	80	24 0	٤	انخفاض مستوي الخدمة التي تقدم في بعض الجامعات والهيئات الرياضية ادي الي ظهور الاقتصاد الموازي
8	30.72	66.34	199.02	34	10 2	66	19 8	٥	محاولة استغلال المنشأة الاستغلال الامثل

								وزيادة الدخل داخل الجامعات والهيئات الرياضية	
10	17.28	62.38	187.14	38	114	62	186	يوفر فرص عمل لفئة معيّنة في مجال الرياضة	٦
11	12.00	60.4	181.2	40	120	60	180	صعوبة اللوائح وعدم المرونة داخل المؤسسات الرياضية التي ظهرت الاقتصاد الموازي	٧
6	69.12	74.26	222.78	26	78	74	222	الحصول على عمل إضافي من العاملين في المؤسسات ذاتها أو من خارجها	٨
4	38.88	68.32	204.96	32	96	68	204	ارتفاع معدلات الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الرسمية	
3	94.08	78.22	234.66	22	66	78	234	عدم القدرة على تشغيل المنشآت داخل الجامعات والهيئات الرياضية ذاتيا	١٠
12	108.00	80.2	240.6	20	60	80	240	الفساد الإداري له دور في ظهور الاقتصاد الموازي	١١
5	30.72	56.24	168.72	24	72	56	168	سوء استخدام المنشآت وصعوبة اللوائح وتنفيذها لصالح تحقيق	١٢

								مصالح ومكاسب شخصية	
7	94.08	78.22	234.66	22	66	78	23 4	ساعات المشاريع الصغيرة (الأكاديميات) التي ظهور الاقتصاد الموازي	١٣

قيمة كا ٢ عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = 3.841

يتضح من جدول (٢١) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الاول العوامل التي ادت الي وجود الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في الجامعات - والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٤٦,٥٤% ، ٨٦,١٤%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الأول لصالح مستوى الاستجابة (موافق)، فيما عدا العبارة رقم (١) حيث جاءت لصالح الاستجابة (غير موافق).

جدول (٢٢)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني - اشكال أنشطة الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية (ن=٣٠٠)

م	العبارات	الاستجابة				الوزن النسبي	النسبة المئوية %	مربع كا	الرتبة
		موافق		غير موافق					
		ك	%	ك	%				
١	عدم وجود شركات راعية في الجامعات والهيئات ادي الي ظهور شكل من اشكال الاقتصاد الموازي	22	8	76	24	72	81.12	2	
٢	الصالات الرياضية وما يتم بيهه داخل هذه المنشآت بطريقة غير رسمية	21	0	70	30	90	48.00	6	

1	122.88	82.18	246.54	18	54	82	24 6	حمامات السباحة من المنشآت التي يمارس فيها انشطة الاقصاد الموازي	٣
9	12.00	60.4	181.2	40	12 0	60	18 0	بيع الملابس والادوات الرياضية داخل الجامعات والهيئات بطريقة غير رسمية	٤
10	23.52	54.26	162.78	26	78	54	16 2	الاكاديميات الغير مرخصة داخل الجامعات والهيئات شكل من اشكال الاقتصاد الموازي	٥
8	94.08	62.38	187.14	38	11 4	62	18 6	التدريب عن بعد من خلال الهيئات الرياضية والجامعات	٦
7	17.28	68.32	204.96	32	96	68	20 4	بيع السلع والمنتجات من خلال الانترنت داخل هذه المؤسسات	7
3	38.88	76.24	228.72	24	72	76	22 8	عدم الافصاح عن قيمة الدخل الحقيقي للأكاديميات داخل الجامعات والهيئات	8
4	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	الرحلات والمعسكرات التي لا تتم من خلال الادارة المسؤولة داخل الجامعات والهيئات الرياضية	9

5	81.12	76.24	228.72	24	72	76	228	جميع المنتجات التي يتم بيعها داخل تلك المؤسسات دون اضافة القيمة المضافة	10
---	-------	-------	--------	----	----	----	-----	---	----

- قيمة كا ٢ عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = 3.841

يتضح من جدول (٢٢) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الثاني اشكال أنشطة الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٥٤,٢٦ %، 82.18 %) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الثاني.

جدول (٢٣)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثالث - الجهات المسئولة عن ظهور الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية (ن=٣٠٠)

الرتبة	مربع كا	النسبة المئوية %	الوزن النسبي	الاستجابة				العبارات	م
				غير موافق		موافق			
				%	ك	%	ك		
1	81.12	76.24	228.72	24	72	76	228	وزارة الشـ باب والرياضة	١
5	12.00	60.4	181.2	40	120	60	180	وزارة المالية	٢
2	48.00	70.3	210.9	30	90	70	210	وزارة التعليم العالي	٣
9	12.00	40.6	121.8	60	180	40	120	وزارة القوي العاملة	٤
7	1.92	46.54	139.62	54	162	46	138	الهيئة العامة للضرائب	٥
4	17.28	62.38	187.14	38	114	62	186	الهيئة العامة للرقابة المالية	٦
3	38.88	68.32	204.96	32	96	68	204	الهيئة العامة للاستثمار	٧
6	12.00	60.4	181.2	40	120	60	180	الرقابة الادارية	٨

8	1.92	46.54	139.62	54	162	46	138	الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء	9
---	------	-------	--------	----	-----	----	-----	------------------------------------	---

قيمة كا ٢ عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = 3.841

يتضح من جدول (٢٣) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الثالث الجهات المسؤولة عن ظهور الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٤٠,٦ %، 76.24%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الثالث، لصالح مستوى الاستجابة (موافق)، فيما عدا العبارات ارقام (٥-٩) حيث جاءت لصالح الاستجابة (غير موافق).

جدول (٢٤)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الرابع -المشكلات التي يتسبب فيها الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية (ن=٣٠٠)

الرتبة	مربع كا	النسبة المئوية %	الوزن النسبي	الاستجابة				العبارات	م
				غير موافق		موافق			
				%	ك	%	ك		
2	155.52	86.14	258.42	14	42	86	258	الخصخصة في ادارة المنشأة لأشخاص معينة	١
3	122.88	82.18	246.54	18	54	82	246	الضغط على المنشأة من حيث المرافق وعدد ساعات التشغيل يؤدي الي تلف بعض الأشياء داخل المؤسسة	٢
8	38.88	68.32	204.96	32	96	68	204	زيادة الارباح الخاصة بالاقتصاد الموازي داخل الجامعات والهيئات الرياضية	٣

6	69.12	74.26	222.78	26	78	74	22 2	ازدواجية العمل من اهم المشكلات التي تسبب فيها الاقتصا الموازي	٤
9	38.88	68.32	204.96	32	96	68	20 4	ظهور الاقتصاد الموازي يم ثل عبثا على بعض الجامعات والهيئات الرياضية	٥
7	69.12	74.26	222.78	26	78	74	22 2	العوائد والايادات المتاحة من قطاع الاقتصاد الموازي أكبر من المتفق عليه داخل الجامعات والهيئات الرياضية	٦
5	108.00	80.2	240.6	20	60	80	24 0	الاقتصاد الموازي داخل الجامعات والهيئات الرياضية تكون ارباحه اضعاف ما تجنيه تلك المؤسسات من وراء عمل تلك الانشطة داخل المؤسسة	٧
10	7.68	58.42	175.26	42	12 6	58	17 4	الاقتصا الموازي لا يضمن للمؤسسة جودة الخدمة المقدمة تجاه الافراد مما يسبب مشكلة	٨
1	192.00	90.1	270.3	10	30	90	27 0	قد يستغل القائمين على أنشطة الاقتصاد	٩

								الاموازي ال عاملين داخل المؤسسة لصالحهم وتسهيل بعض الاجرئات التي تخدم مصالحهم
4	122.88	82.18	246.54	18	54	82	24 6	١٠ اذ تلاف ا اهداف القائمين على ان شطة الاقتصاد الموازي مع اهداف المؤسسات

قيمة كا ٢ عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = 3.841

يتضح من جدول (٢٤) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الرابع المشكلات التي يتسبب فيها الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٥٨,٤٢% ، 90.1%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الرابع، لصالح مستوى الاستجابة (موافق).

جدول (٢٥)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور

الخامس - التأثير الاقتصادي للاقتصاد الموازي على الجامعات والهيئات الرياضية

(ن=٣٠٠)

الرتبة	مربع كا	النسبة المئوية %	الوزن النسبي	الاستجابة				العبارات	م
				غير موافق		موافق			
				%	ك	%	ك		
1	122.88	82.18	246.54	18	54	82	24 6	١ اهدار الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها يؤثر علي علي الجامعات والهيئات	
7	58.08	72.28	216.84	28	84	72	21 6	٢ الاثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي والاثر في توزيع	

								الموارد يؤثر على النمو الاقتصادي	
3	108.00	80.2	240.6	20	60	80	240	سرعة نمو الاقتصاد الخفي داخل الجامعات والهيئات الرياضية يؤدي الي فشل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية	٣
8	38.88	68.32	204.96	32	96	68	204	فقدان حصيلة الضرائب	٤
2	122.88	82.18	246.54	18	54	82	246	يتسم الاقتصاد الموازي بارتفاع معدل العوائد نتيجة التهرب الضريبي بعكس الاقتصاد الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستوى الضرائب على أنشطته وفي ظل الوضع تصبح المنافسة غير عادلة	٥
4	69.12	74.26	222.78	26	78	74	222	عدم دقة البيانات والمعلومات الواردة عن معدلات النمو الاقتصادي	٦
5	69.12	74.26	222.78	26	78	74	222	يستفيد العاملون بكافة الخدمات المقدمة للقطاع المنظم (من مياه وكهرباء	٧

								وغيرها) ولا يساهموا نهائياً في الضرائب، مما يؤدي الي زيادة العب الضريبي	
6	69.12	74.26	222.78	26	78	74	22 2	ان الاقتصاد الموازي يؤدي الي عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند اعداد الخطط السنوية	٨

قيمة كا ٢ عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = 3.841

يتضح من جدول (٢٥) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الخامس التأثير الاقتصادي للاقتصاد الموازي على الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٦٨,٣٢%، 82.18%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الخامس، لصالح مستوى الاستجابة (موافق).

جدول (٢٦)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور السادس - البعد القانوني والتنظيمي لعلاقة الاقتصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية (ن=٣٠٠)

الرتبة	مربع كا	النسبة المئوية %	الوزن النسبي	الاستجابة				العبارات	م
				غير موافق		موافق			
				%	ك	%	ك		
4	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	عدم الاعتراف بالأطر القانونية والتنظيمية.	١
12	48.00	70.3	210.9	30	90	70	21 0	وجود علاقة عمل خاصة وعدم الانتظام في الدفع أو عدم سداد الأجور.	٢
7	69.12	74.26	222.78	26	78	74	22 2	عدم وجود تطبيقات للاعاملين، وبال تالي،	٣

								استدحالة جعل أصواتهم مسموعة.	
5	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولا تخضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.	٤
8	69.12	74.26	222.78	26	78	74	22 2	استبعاد العمال من نظام الضمان الاجتماعي.	٥
6	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	سهولة العمل فيه فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات معقدة.	٦
1	138.72	84.16	252.48	16	48	84	25 2	صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية كما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية.	٧
10	58.08	72.28	216.84	28	84	72	21 6	استدحالة التمتع بالحصول على المنافع العامة، والخدمات، مثل	٨

								القروض، المعلومات التجارية، التدريب.	
13	122.88	82.18	246.54	18	54	82	24 6	استبعاد دخل هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من مؤسسات الرسمية.	9
9	30.72	66.34	199.02	34	10 2	66	19 8	الطابع غير الرسمي للأنشطة يجعل من تكاليفها مرتفعة جدا.	10
11	69.12	74.26	222.78	26	78	74	22 2	يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية؛	11
3	58.08	72.28	216.84	28	84	72	21 6	خبرات المدربين والإداريين يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة؛	12
2	108.00	80.2	240.6	20	60	80	24 0	عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها معقدة إلى حد كبير، وتأخذ وقتا طويلا.	13

- قيمة كا ٢ عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = 3.841

يتضح من جدول (٢٦) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور السادس البعد القانوني والتنظيمي لعلاقة الاقتصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية قد

انحصرت ما بين (٦٦,٣٤% ، 84.16%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور السادس، لصالح مستوى الاستجابة (موافق).

جدول (٢٧)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور السابع -الجهات المسئولة عن احكام السيطرة على الانشطة الاقتصادية في الجامعات والهيئات (ن=٣٠٠)

م	العبارات	الاستجابة				الوزن النسبي	النسبة المئوية %	مربع كا	الرتبة
		موافق		غير موافق					
		ك	%	ك	%				
١	رعاية ال شباب داخل الجامعات	23	78	66	22	78.22	94.08	1	
٢	اء ضاء مجلس ادارة الندية و مراكز الشباب	22	74	78	26	74.26	69.12	4	
٣	رئاسة الجامعات المصرية	20	68	96	32	68.32	38.88	6	
٤	الاتحاد المصري للجامعات	22	76	72	24	76.24	81.12	2	
٥	وزارة الش — باب والريضة	20	68	96	32	68.32	38.88	7	
٦	وزارة التعليم ال عالي والبحت العلمي	20	68	96	32	68.32	38.88	8	
٧	الرقابة والمعايير داخل وزارة ال شباب والريضة	22	76	72	24	76.24	81.12	3	
٨	الادارة العامة لاشئون ال قانونية (وزارة ال شباب والريضة - وزارة المالية)	22	74	78	26	74.26	69.12	5	

9	30.72	66.34	199.02	34	10 2	66	19 8	الإدارة العامة للاتحادات والأندية	9
---	-------	-------	--------	----	---------	----	---------	--------------------------------------	---

قيمة كا ٢ عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = 3.841

يتضح من جدول (٢٧) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور السابع الجهات المسئولة عن احكام السيطرة على الانشطة الاقتصادية في الجامعات والهيئات قد انحصرت ما بين (٦٦,٣٤%، 78.22%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور السابع، لصالح مستوى الاستجابة (موافق).

جدول (٢٨)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثامن -الحلول المقترحة للقضاء على الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية (ن=٣٠٠)

الرتبة	مربع كا	النسبة المئوية %	الوزن النسبي	الاستجابة				العبارات	م
				غير موافق		موافق			
				%	ك	%	ك		
3	138.72	84.16	252.48	16	48	84	25 2	١ اخضاع جميع الانشطة تحت ادارة الجامعة او الهيئة الرياضية فيما يتمشى مع ادراستها بشكل صحيح	
10	108.00	80.2	240.6	20	60	80	24 0	٢ اتاحة الفرص امام جميع العاملين لتقديم اقترحات لإدارة الانشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية	
14	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	٣ تسهيل الاجراءات القانونية لدمج الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد الرسمي	

1	192.00	90.1	270.3	10	30	90	27 0	توفير جميع احتياجات المنشأة من الامكانيات المادية	٤
15	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	ادارة وتشغيل المنشآت بجودة عالية مما يعمل على الحد من انتشار الاقتصاد الموازي	٥
12	94.08	78.22	234.66	22	66	78	23 4	تلبية متطلبات المجتمع الخدمية من خلال اطر قانونية	٦
21	69.12	74.26	222.78	26	78	74	22 2	الاشراف العام على انشطة الاقتصاد الموازي داخل الجامعات والهيئات الرياضية	٧
25	48.00	70.3	210.9	30	90	70	21 0	تقليل الضرائب على الانشطة الرياضية مما لا يدفع الافراد الي التهرب الضريبي	٨
16	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	الاعتراف بقدرة تقنين القطاع الاقتصادي الموازي على الحد من معدل الفقر.	9
17	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	الاعتراف بقدرة الاقتصاد الموازي على الحد من الجرائم.	10
2	155.52	86.14	258.42	14	42	86	25 8	تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على	11

								التمويلات عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار.	
4	138.72	84.16	252.48	16	48	84	25 2	تطوير الانشطة المرافقة وتسهيل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتجسد ذلك من خلال إنشاء هياكل دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	12
18	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	تنظيم مديريات بين المؤسسات والجامعة بغية تطوير البحث والإبداع من المؤسسات الصغيرة والمتوسط.	13
22	69.12	74.26	222.78	26	78	74	22 2	تطوير عملية التدريب وتنمية المهارات بما يتفق مع خصائص الاقتصاد الموازي.	14
5	138.72	84.16	252.48	16	48	84	25 2	التوصل الى أساليب مناسبة لتحقيق الرعاية الاجتماعية للمدربين والعاملين بالانشاط الاقتصادية الموازي.	15

23	58.08	72.28	216.84	28	84	72	21 6	وضع القواعد التمويلية والإجراءات التي تتفق مع ظروف الاقتصاد الموازي	16
6	138.72	84.16	252.48	16	48	84	25 2	تطوير عملية التدريب وتنمية المهارات بما يتفق مع خصائص الاقتصاد الموازي.	17
11	108.00	80.2	240.6	20	60	80	24 0	وضع مؤسسات التمويل القواعد والإجراءات التي تتفق مع ظروف الاقتصاد الموازي بالمؤسسات الرياضية.	18
27	30.72	66.34	199.02	34	10 2	66	19 8	وضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لتشجيع قطاع الاقتصاد الموازي بالمؤسسات الرياضية على التجديد والتجاوب مع المتغيرات التي تطرق على سوق العمل.	19
7	138.72	84.16	252.48	16	48	84	25 2	وضع الإجراءات التي تضمن للعاملين بالأندية الرياضية من العمل في جو يسوده الأمن والأمان	20
26	38.88	68.32	204.96	32	96	68	20 4	انشاء جمعيات أهلية تتولي رعاية العاملين	21

								بأنشطة الاقتصاد الموازي.	
19	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	ترقية إطار تشريع وتنظيم ملائم لتكريس روح التفاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	22
24	58.08	72.28	216.84	28	84	72	21 6	تبنى سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تشجع الإبداع وثقافة التفاؤل.	23
20	81.12	76.24	228.72	24	72	76	22 8	تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاته.	24
9	122.88	82.18	246.54	18	54	82	24 6	إنعاش النمو الاقتصادي وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي وتشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.	25
13	94.08	78.22	234.66	22	66	78	23 4	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لما تعاني من	26

								هذه المؤسسات من هشة وتنافس في سياق اقتصاد السوق.	
8	138.72	84.16	252.48	16	48	84	25 2	تنظيم مذريات بين المؤسسات والجامعة بغية تطوير البحث والإبداع ضمن المؤسسات الصغيرة بغية تشجيع، وتنظيم مسابقة وطنية للمؤسسات المبدعة.	27

قيمة كا ٢ عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = 3.841

يتضح من جدول (٢٨) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الثامن الحلول المقترحة للقضاء على الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٦٦,٣٤ %، 90.1%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الثامن، لصالح مستوى الاستجابة (موافق).

ثانياً: مناقشة وتفسير نتائج البحث:

يتضح من جدول (٢١) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الاول العوامل التي ادت الي وجود الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات - والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٤٦,٥٤ %، ٨٦,١٤ %) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الأول لصالح مستوى الاستجابة (موافق)، فيما عدا العبارة رقم (١) حيث جاءت لصالح الاستجابة (غير موافق)، كما جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على "انخفاض اجور المدربين داخل الجامعات والهيئات الرياضية" في المرتبة الاولى بنسبة مئوية ٨٦,١٤ %، وجاءت العبارة رقم (٤) والتي نص على "انخفاض مستوي الخدمة التي تقدم في بعض الجامعات والهيئات الرياضية ادي الي ظهور الاقتصاد الموازي " في المرتبة الثانية بنسبة مئوية ٨٠,٢ %، وجاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص على "عدم القدرة علي تشغيل المنشآت داخل الجامعات والهيئات الرياضية ذاتيا " في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية ٧٨,٢٢ %، وجاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص علي "ارتفاع معدلات الضرائب علي أنشطة الاقتصاد الرسمية " في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢ % ، وجاءت العبارة

لرقم (١٢) والتي تنص علي " سوء استخدام المنشآت وصعوبة اللوائح وتنفيذها لصالح تحقيق مصالح ومكاسب شخصية في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية ٥٦,٢٤%، وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص علي " الحصول علي عمل إضافي من العاملين في المؤسسة ذاتها او من خارجها " في المرتبة السادسة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦%، وجاءت العبارة رقم (١٣) والتي تنص علي " ساعدت المشاريع الصغيرة (الأكاديميات) الي ظهور الاقتصاد الموازي " في المرتبة السابعة بنسبة مئوية ٧٨,٢٢%، وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص علي " محاولة استغلال المنشأة الاستغلال الأمثل وزيادة الدخل داخل الجامعات والهيئات الرياضية" في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية ٦٦,٣٤%، وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص علي "ارتفاع معدلات البطالة داخل سوق عمل الأنشطة الرياضية " في المرتبة التاسعة بنسبة مئوية ٦٤,٣٦%، وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص علي " يوفر فرص عمل لفئة معينة في مجال الرياضة " في المرتبة العاشرة بنسبة مئوية ٦٢,٣٨% ، وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص علي " صعوبة اللوائح وعدم المرونة داخل المؤسسات الرياضية ادي الي ظهور الاقتصاد الموازي " في المرتبة الحادية عشر بنسبة مئوية ٦٠,٤%، وجاءت العبارة رقم (١١) والتي تنص علي " الفساد الإداري له دور في ظهور الاقتصاد الموازي " في المرتبة الثانية عشر بنسبة مئوية ٨٠,٢% ، وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص علي " عدم وجود مهارات بشرية تتناسب مع حاجات سوق العمل في الأنشطة الرياضية " في المرتبة الثالثة عشر بنسبة مئوية ٤٦,٥٤% .

ويرجع الباحث هذه النتيجة الى دور وجود مجموعة العوامل التي أدت الى ظهور الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية لما لتلك العوامل من دورا فاعل، وبم ان لكل ظاهرة مجموعة من العوامل التي تساعد في ظهورها لذلك جاءت النتيجة لما يراه المجتمع من أسباب أدت الي ظهور الاقتصاد الرسمي

وتتفق هذه النتائج مع دراسة دراسة رلا موسى (٢٠١٦) ، هدفت هذه الدراسة إلى تعريف اقتصاد الظل والاهتمام به في سوريا خلال فترة الثمانين ، واستخدم في هذه الدراسة نموذج قياسي لحساب وتقدير حجم اقتصاد الظل في سورية ، أهم النتائج أن الجهات الحكومية تتحمل الدور الأكبر في تنامي اقتصاد الظل وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان العمل بالنظر إلى النمو المتزايد للسكان كما يؤثر اقتصاد الظل سلبيا على حسابات الدخل القومي وذلك لعدم إدخال جزء من الدخل الاقتصادي إلى الحسابات وبالتالي زيادة الناتج الإجمالي و أيضا يؤدي زيادة حجم اقتصاد الظل إلى فقدان في الحصيلة الضريبية نتيجة التهرب الضريبي مما يؤدي إلى أن الإيرادات الحكومية ستقل و عجز الميزانية العامة سوف يزيد وتؤدي زيادة الواردات على الصادرات إلى عجز في الميزان التجاري ويغطي

الفرق بتحويلات نقدية من الخارج والتي تؤدي لتوازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات.
(٣)

يتضح من جدول (٢٢) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الثاني اشكال أنشطة الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٥٤,٢٦ %، 82.18 %) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الثاني. كما جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص علي " حمامات السباحة من المنشآت التي يمارس فيها أنشطة الاقتصاد الموازي " في المرتبة الاولى بنسبة مئوية ٨٢,١٨ %، وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص علي " عدم وجود شركات راعية في الجامعات والهيئات الرياضية ادي الي ظهور شكل من اشكال الاقتصاد الموازي" في المرتبة الثانية بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ %، وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص علي " عدم الإفصاح عن قيمة الدخل الحقيقي للأكاديميات داخل الجامعات والهيئات الرياضية " في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ %، وجاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص علي " الرحلات والمعسكرات التي لا تتم من خلال الإدارة المسؤولة داخل الجامعات والهيئات الرياضية " في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ %، وجاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص علي " جميع المنتجات التي يتم بيعها داخل تلك المؤسسات دون إضافة القيمة المضافة " في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ %، وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص علي "الصالات الرياضية وما يتم بيعه داخل هذه المنشآت بطريقة غير رسمية" في المرتبة السادسة بنسبة مئوية ٧٠,٣ %، وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص علي " بيع السلع والمنتجات من خلال الانترنت داخل المؤسسة " في المرتبة السابعة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢ %، وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص علي "التدريب عن بعد من خلال الهيئات الرياضية والجامعات" في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية ٦٢,٣٢ %، وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص علي " بيع الملابس والأدوات الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية بطريقة غير رسمية " في المرتبة التاسعة بنسبة مئوية ٦٠,٤ %، وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص علي " الاكاديميات الغير مرخصة دخل الجامعات والهيئات الرياضية شكل من اشكال الاقتصاد الموازي " في المرتبة العاشرة بنسبة مئوية ٥٤,٢٦ % .

يتضح من جدول (٢٣) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الثالث الجهات المسؤولة عن ظهور الاقتصاد الموازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٤٠,٦ %، 76.24 %) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الثالث، لصالح مستوى الاستجابة (موافق)، فيما عدا العبارات ارقام (٥-٩) حيث جاءت لصالح الاستجابة (غير موافق). كما جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص علي " وزارة الشباب والرياضة" في المرتبة الاولى بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ %

، وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص علي " وزارة التعليم العالي" في المرتبة الثانية بنسبة مئوية ٧٠,٣% ، وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص علي "الهيئة العامة للاستثمار" في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢% ، وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص علي " الهيئة العامة للرقابة المالية" في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢% ، وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص علي " وزارة المالية" في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية ٦٠,٤% ، وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص علي " الرقابة الإدارية" في المرتبة السادسة بنسبة مئوية ٦٠,٤% ، وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص علي "الهيئة العامة للضرائب" في المرتبة السابعة بنسبة مئوية ٤٦,٥٤% ، وجاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص علي " الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء" في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية ٤٦,٥٤% ، وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص علي "وزارة القوي العاملة" في المرتبة التاسعة بنسبة مئوية ٤٠,٦% .

يتضح من جدول (٢٤) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الرابع المشكلات التي يتسبب فيها الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٥٨,٤٢% ، ٩٠.١%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الرابع، لصالح مستوى الاستجابة (موافق). كما جاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص علي " قد يستغل القائمين علي أنشطة الاقتصاد الموازي العاملين داخل المؤسسة لصالحهم وتسهيل بعض الاجراءات التي تخدم مصالحهم" في المرتبة الاولى بنسبة مئوية ٩٠,١%، وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص علي " الخصخصة في إدارة المنشأة لأشخاص معينة" في المرتبة الثانية بنسبة مئوية ٨٦,١٤% ، وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص علي " الضغط علي المنشأة من حيث المرافق وعدد ساعات التشغيل يؤدي الي تلف بعض الاشياء داخل المؤسسة" في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية ٨٢,١٨%، وجاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص علي " اختلاف اهداف القائمين علي أنشطة الاقتصاد الموازي مع اهداف المؤسسات" في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية ٨٢,١٨% ، وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص علي " الاقتصاد الموازي داخل الجامعات والهيئات الرياضية تكون ارباحه اضعاف ما تجنيه تلك المؤسسات من وراء عمل تلك الأنشطة داخل المؤسسة" في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية ٨٠,٢% ، وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص علي " ازدواجية العمل من اهم المشكلات التي تسبب فيها الاقتصاد الموازي" في المرتبة السادسة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦% ، وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص علي "العوائد والايرادات المتاحة من قطاع الاقتصاد الموازي اكبر من المنفق عليه داخل الجامعات والهيئات الرياضية" في المرتبة السابعة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦% ، وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص علي " زيادة الارباح الخاصة بالاقتصاد الموازي داخل الجامعات والهيئات الرياضية" في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢% ، وجاءت العبارة

رقم (٥) والتي تنص علي " ظهور الاقتصاد الموازي يمثل عبئاً علي بعض الجامعات والهيئات الرياضية" في المرتبة التاسعة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢ % ، وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص علي "الاقتصاد الموازي لا يضمن للمؤسسة جودة الخدمة المقدمة تجاه الافراد مما يسبب مشكلة " في المرتبة العاشرة بنسبة مئوية ٥٨,٤٢ %.

يتضح من جدول (٢٥) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الخامس التأثير الاقتصادي للاقتصاد الموازي على الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٦٨,٣٢ %، 82.18 %) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥ ، على جميع عبارات المحور الخامس، لصالح مستوى الاستجابة (موافق). كما جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص علي " اهدار الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها يؤثر علي الجامعات والهيئات" في المرتبة الاولى بنسبة مئوية ٨٢,٨٨ % ، وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص علي "يتسم الاقتصاد الموازي بارتفاع معدل العوائد نتيجة التهرب الضريبي بعكس الاقتصاد الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستوي الضرائب علي أنشطته وفي ظل الوضع تصبح المنافسة غير عادلة" في المرتبة الثانية بنسبة مئوية ٨٢,١٨ % ، وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص علي " سرعة نمو الاقتصاد الخفي داخل الجامعات والهيئات الرياضية يؤدي الي فشل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية" في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية ٨٠,٢ % ، وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص علي " عدم دقة البيانات والمعلومات الواردة عن معدلات النمو الاقتصادي" في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦ % ، وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص علي " يستفيد العاملون بكافة الخدمات المقدمة للقطاع المنظم (من مياه وكهرباء وغيرها) ولا يساهموا نهائياً في الضرائب ، مما يؤدي الي زيادة العبء الضريبي" في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦ % ، وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص علي " ان الاقتصاد الموازي يؤدي الي عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند اعداد الخطط السنوية" في المرتبة السادسة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦ % ، وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص علي " الاثر علي سياسات الاستقرار الاقتصادي والاثر في توزيع الموارد يؤثر علي النمو الاقتصادي" في المرتبة السابعة بنسبة مئوية ٧٢,٢٨ % ، وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص علي "فقدان حصيللة الضرائب " في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢ % .

يتضح من جدول (٢٦) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور السادس البعد القانوني والتنظيمي لعلاقة الاقتصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٦٦,٣٤ %، 84.16 %) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥ ، على جميع عبارات المحور السادس، لصالح مستوى الاستجابة (موافق). كما جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص علي " صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية كما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية" في المرتبة الاولى بنسبة

مئوية ٨٤,١٦%، وجاءت العبارة رقم (١٣) والتي تنص على " عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها معقدة إلى حد كبير، وتأخذ وقتاً طويلاً." في المرتبة الثانية بنسبة مئوية ٨٠,٢%، وجاءت العبارة رقم (١٢) والتي تنص على " خبرات المدرسين والاداريين يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة؛" في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية ٧٢,٢٨%، وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على " عدم الاعتراف بالأطر القانونية والتنظيمية." في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية ٧٦,١٢%، وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على " لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولا تخضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية" في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية ٧٦,٢٤%، وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على " سهولة العمل فيه فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات معقدة." في المرتبة السادسة بنسبة مئوية ٧٦,٢٤%، وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على " عدم وجود تنظيمات للعاملين، وبالتالي، استحالة جعل أصواتهم مسموعة" في المرتبة السابعة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦%، وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على " استبعاد العمال من نظام الضمان الاجتماعي." في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦%، وجاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص على " الطابع غير الرسمي للأنشطة يجعل من تكاليفها مرتفعة جداً" في المرتبة التاسعة بنسبة مئوية ٦٦,٣٤%، وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على " استحالة التمتع بالحصول على المنافع العامة، والخدمات، مثل القروض، المعلومات التجارية، التدريب" في المرتبة العاشرة بنسبة مئوية ٧٢,٢٨%، وجاءت العبارة رقم (١١) والتي تنص على " يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية" في المرتبة الحادية عشر بنسبة مئوية ٧٤,٢٦%، وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على " وجود علاقة عمل خاصة وعدم الانتظام في الدفع أو عدم سداد الأجور" في المرتبة الثانية عشر بنسبة مئوية ٧٠,٣%، وجاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص على " استبعاد دخل هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من مؤسسات الرسمية" في المرتبة الثالثة عشر بنسبة مئوية ٨٢,١٨%.

يتضح من جدول (٢٧) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور السابع
الجهات المسنولة عن احكام السيطرة على الانشطة الاقتصادية في الجامعات والهيئات قد انحصرت ما بين
(٦٦,٣٤%، 78.22%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥
على جميع عبارات المحور السابع، لصالح مستوى الاستجابة (موافق). كما جاءت العبارة رقم
(١) والتي تنص على " رعاية الشباب داخل الجامعات" في المرتبة الاولى بنسبة ٧٨,٢٢%،
وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على الاتحاد المصري للجامعات " في المرتبة الثانية بنسبة
مئوية ٧٦,٢٤%، وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على " الرقابة والمعايير داخل وزارة

الشباب والرياضة " في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ % ، وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص علي "أعضاء مجلس إدارة الأندية ومراكز الشباب" المرتبة الرابعة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦ % ، وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص علي " الإدارة العامة للشؤون القانونية (وزارة الشباب والرياضة- وزارة المالية)" في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية ٧٤,٢٦ % ، وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص علي "رئاسة الجامعات المصرية" في المرتبة السادسة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢ % ، وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص علي "وزارة الشباب والرياضة " في المرتبة السابعة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢ % ، وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص علي "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية ٦٨,٣٢ % .

يتضح من جدول (٢٨) ان النسب المئوية لاستجابات عينة البحث على المحور الثامن الحلول المقترحة للقضاء على الاقتصاد الموازي في الانشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية قد انحصرت ما بين (٦٦,٣٤ % ، ٩٠.١%) وجاءت جميع قيم مربع كا دالة احصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات المحور الثامن، لصالح مستوى الاستجابة (موافق). كما جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على " توفير جميع احتياجات المنشأة من الامكانيات المادية" في المرتبة الاولى بنسبة مئوية ٩٠,١ %، وجاءت العبارة رقم (١١) والتي تنص على " تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار." في المرتبة الثانية بنسبة مئوية ٨٦,١٤ %، وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على " اخضاع جميع الانشطة تحت ادارة الجامعة او الهيئة الرياضية فيما يتماشى مع ادائها بشكل صحيح" في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية ٨٤,١٦ %، وجاءت العبارة رقم (١٢) والتي تنص على " تطوير الانشطة المرافقة وتسهيل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتجسد ذلك من خلال إنشاء هياكل دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية ٨٤,١٦ %، وجاءت العبارة رقم (١٥) والتي تنص على " التوصل الى أساليب مناسبة لتحقيق الرعاية الاجتماعية للمدربين والعاملين بالنشاط الاقتصادي الموازي." في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية ٨٤,١٦ % ، وجاءت العبارة رقم (١٧) والتي تنص على " تطوير عملية التدريب وتنمية المهارات بما يتفق مع خصائص الاقتصاد الموازي" في المرتبة السادسة بنسبة مئوية ٨٤,١٦ % ، وجاءت العبارة رقم (٢٠) والتي تنص على " وضع الإجراءات التي تضمن للعاملين بالأنشطة الرياضية من العمل في جو يسوده الأمن والأمان" في المرتبة السابعة بنسبة مئوية ٨٤,١٦ % ، وجاءت العبارة رقم (٢٧) والتي تنص على " تنظيم مننديات بين المؤسسات والجامعة بغية تطوير البحث والإبداع ضمن المؤسسات الصغيرة بغية تشجيع ، وتنظيم مسابقة وطنية للمؤسسات المبدعة." في المرتبة الثامنة بنسبة مئوية ٨٤,١٦ %، وجاءت العبارة رقم (٢٥) والتي تنص على " إنعاش النمو

الاقتصاد وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي وتشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها. " في المرتبة التاسعة بنسبة مئوية ٨٢,١٨ % ، وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص علي " اتاحة الفرص امام جميع العاملين لتقديم اقتراحات لإدارة الانشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية" في المرتبة العاشرة بنسبة مئوية ٨٠,٢ % ، وجاءت العبارة رقم (١٨) والتي تنص علي " وضع مؤسسات التمويل القواعد والإجراءات التي تتفق مع ظروف الاقتصاد الموازي بالمؤسسات الرياضية " في المرتبة الحادية عشر بنسبة مئوية ٨٠,٢ % ، وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص علي " تلبية متطلبات المجتمع الخدمية من خلال اطر قانونية" في المرتبة الثانية عشر بنسبة مئوية ٧٨,٢٢ % ، وجاءت العبارة رقم (٢٦) والتي تنص علي " تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تعاني من هذه المؤسسات من هشاشة وتنافس في سياق اقتصاد السوق" في المرتبة الثالثة عشر بنسبة مئوية ٧٨,٢٢ % ، وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص علي " تسهيل الاجرائات القانونية لدمج الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد الرسمي" في المرتبة الرابعة عشر بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ % ، وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص علي " ادارة وتشغيل المنشآت بجودة عالية مما يعمل علي الحد من انتشار الاقتصاد الموازي" في المرتبة الخامسة عشر بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ % ، وجاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص علي " الاعتراف بقدرة تقنين القطاع الاقتصادي الموازي على الحد من معدل الفقر" في المرتبة السادسة عشر بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ % ، وجاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص علي "الاعتراف بقدرة الاقتصاد الموازي على الحد من الجرائم " في المرتبة السابعة عشر بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ % ، وجاءت العبارة رقم (١٣) والتي تنص علي "تنظيم مننديات بين المؤسسات والجامعة بغية تطوير البحث والإبداع ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسط.

" في المرتبة الثامنة عشر بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ % ، وجاءت العبارة رقم (٢٢) والتي تنص علي "ر" في المرتبة التاسعة عشر بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ % ، وجاءت العبارة رقم (٢٤) والتي تنص علي " تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاته" في المرتبة العشرون بنسبة مئوية ٧٦,٢٤ % ، وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص علي "ر" في المرتبة الواحدة والعشرون بنسبة مئوية ٧٤,٢٦ % ، وجاءت العبارة رقم (١٤) والتي تنص علي " تطوير عملية التدريب وتنمية المهارات بما يتفق مع خصائص الاقتصاد الموازي" في المرتبة الثانية والعشرون بنسبة مئوية ٧٤,٢٦ % ، وجاءت العبارة رقم (١٦) والتي تنص علي " وضع القواعد التمويلية والإجراءات التي تتفق مع ظروف الاقتصاد الموازي" في المرتبة الثالثة والعشرون بنسبة مئوية ٧٢,٢٨ % ، وجاءت العبارة رقم (٢٣) والتي تنص علي " تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تشجع الإبداع وثقافة التفاوض. " في المرتبة

الرابعة والعشرون بنسبة مئوية ٧٢,٢٨%، وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على "تقليل الضرائب على الأنشطة الرياضية مما لا يدفع الأفراد الي التهرب الضريبي " في المرتبة الخامسة والعشرون بنسبة مئوية ٧٠,٣%، وجاءت العبارة رقم (٢١) والتي تنص على " انشاء جمعيات أهلية تتولي رعاية العاملين بأنشطة الاقتصاد الموازي" في المرتبة السادسة والعشرون بنسبة مئوية ٦٨,٣٢%، وجاءت العبارة رقم (١٩) والتي تنص على "وضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لتشجيع قطاع الاقتصاد الموازي بالمؤسسات الرياضية على التجديد والتجاوب مع المتغيرات التي تطرق على سوق العمل.

" في المرتبة السابعة والعشرون بنسبة مئوية ٦٦,٣٤%

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

من واقع البيانات والمعلومات التي توصل إليها الباحث وفي حدود عينة البحث وخصائصها وطبيعتها وأهداف هذه الدراسة وفي حدود المجال الذي طبقت فيه وفي ضوء المعالجات الإحصائية ومن خلال مناقشة وتفسير النتائج يمكن استنتاج الآتي:

١. يعد الاقتصاد الموازي من أهم العراقيل التي تواجه اقتصادات الرياضة في الدول، وهناك كثير من الأنشطة التي تدرج تحت الاقتصاد الموازي بما في ذلك الأنشطة الرياضية وبطبيعتها لا تظهر ضمن حسابات الدخل القومي أي لأسباب محاسبية، وإما لتعمد إخفائها عن أعين الدولة.

٢. يضم الاقتصاد الخفي مجموعة كبيرة من الأنشطة والتي لا يمكن حصرها بسهولة، لذا يصعب تقدير حجم الاقتصاد الموازي نظراً لصعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية لكثرتها وانتشارها وتغلغلها في كافة القطاعات.

٣. انخفاض أجور المدربين داخل الجامعات والهيئات الرياضية.

٤. انخفاض مستوى الخدمة التي تقدم في بعض الجامعات والهيئات الرياضية التي تظهر الاقتصاد الموازي.

٥. حمامات السباحة من المنشآت التي يمارس فيها أنشطة الاقتصاد الموازي

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من وجود اقتصاد موازي في الأنشطة الرياضية في الجامعات والهيئات الرياضية يوصي الباحث بالآتي:

١. توصي الدراسة بتشديد الرقابة والتدقيق على أنشطة الاقتصاد الموازي في الجامعات والهيئات الرياضية.

٢. توصي الدراسة بتسهيل عمليات دخول الأفراد والشركات للعمل في الاقتصاد الرسمي من خلال تقليل القيود والاجراءات والقوانين المفروضة عليهم، وخاصة المشاريع الصغيرة (الأكاديميات)

٣. توصي الدراسة بزيادة التنظيم داخل الجامعات والهيئات الرياضية لإفادة المجتمع بكافة الأنشطة الرياضية داخل الجامعات والهيئات الرياضية

أولاً: المراجع العربية:

- ١- امين أنور الخولي، وجمال الدين الشافعي (٢٠٠٥م): "مناهج التربية البدنية المعاصرة ط ٢ دار الفكر العربي، القاهرة.
- ٢- ر لا موسى، (٢٠١٦م): اقتصاد الظل وأثره على حسابات الدخل القومي في سوية، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سورية.
- ٣- محمد محمود سيد المرسي، (٢٠٠٨م): استراتيجية مقترحة للرياضة المدرسية لذوي الاحتياجات الخاصة (رسالة دكتوراه) كلية تربية رياضية بنين بالهرم جامعة حلوان.
- ٤- مرسي عباس، (٢٠٠٨م): دراسة تقويمية لواقع الرياضة المدرسية في ظل التوجهات الحديثة للتطوير بدولة الامارات العربية المتحدة، المؤتمر الإقليمي الرابع للصحة والترويح الرياضي والتعبير الحركي لمنظمة الشرق الأوسط، كلية التربية الرياضية بابوقير الإسكندرية.
- ٥- منال ممدوح امام حسن، (٢٠١٧م): لاآثار الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي في مصر، ماجستير، جامعة حلوان.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية:

- 6- The new palgrava a dictionary of economics 5th ed united kingdom, macmillan press, volume 2), (2007) : Eatwell, John &et ,2007
- 7- an in formal sector& its role in Arab countries ،Kuwait, the Arab planning in statute 2000 : kawaz. ahmed ,2000